أ.د. عبدالحسين العنبكي *: مافيا العمعمة .. المعايير الاقتصادية المفقودة في الشركات العامة (الحلقة الأولى)

الحلقة الأولى: نحن عالقون في أسوء المستنقعات ..الشركات العامة

نحن في العراق لبسنا ثوب الديمقراطية كمن يرتشف علبة الدواء جرعة واحدة ، فبعد 2003 تحولنا من قبضة حديدية تقصى وتقتل الناس على الشبهة الى قبضة جيلاتينية تجامل القتلة وتصافح الخونة وتطري على الفاسدين والمخربين ، ولذلك بقي رجالات البعث من ذوي العقلية الاشتراكية وأصحاب قبضة الدولة في أجهزة الحكومة ، بل في اعلى المناصب ، يمثلون مافيا القطاع العام (العمعمة) متكاملة الأدوار والأداء حيث يبثون سمومهم المعرقلة للإصلاح الاقتصادي والتحول نحو اقتصاد السوق و (الخصخصة) هنا وهناك، ويجيدون فن التزلف والتسلق وارضاء الحكام المستجدين والمنبهرين ببريق السلطة والذين تسيطر عليهم عقدة (اللاخبرة) فيرون في رجالات النظام الصدامي السابق جهابذة العصر والزمان حتى استساغوا سمومهم واستحلوا استشاراتهم المسمومة لأنها بطعم العسل فهي تشبع لديهم غريزة البقاء والاستمرار والاستقرار الوقتي وتغذي فيهم رغبات مكتومة للثراء والفساد كانت تبحث عن مسوغات قانونية وجدوها عند هؤلاء المتسلقين وربما مسوغات شرعية فذلكوها كما يحلو لهم تجاوزا على شرع الله، وهنا سوف اعرض رواية مأساوية لاحد اهم المفاصل الاقتصادية الموروثة في العراق، الا وهي 177 شركة عامة مملوكة للدولة ويعمل فيها اكثر من نصف مليون موظف وهي خاسرة في الاعم الاغلب.

اولاً: عقيدة أم مؤامرة.. بقاء الحكومة مالكة لكل شيء:

في احدى اجتماعات لجنة الشؤون الاقتصادية وهي اعلى مصنع للقرار الاقتصادي عام 2012 كما يفترض، يتباها الدكتور (ف م ج) والدكتور(س أ) انهما وقفا بكل بسالة امام قرار بول بريمر الحاكم المدني للعراق للفترة (أيار 2003 نيسان 2004) الذين يسميانه (سيء الصيت) وانه ورفاقه من بقايا الفكر الاشتراكي تمكنوا من منع بيع الشركات المملوكة للدولة الى القطاع الخاص وبدأ يهتف انها أموال الدولة وانه لا يسمح بضياع أموال الدولة ، فهم يعتقدون ان الدولة هي القطاع العام فقط ويسمون انتاجها او خدمتها (بالوطني) في غمز واضح وكأن انتاج وخدمة القطاع الخاص (غير وطني) علماً انهم قد فاتهم انها في حال (خصخصتها) ستبقى في الدولة ولكن المالك ليس الحكومة وانما مواطنين في الدولة ، تصورا انهم منعوا بيع تلك الشركات الخاسرة ، منذ 2004 ، وقت كان هنالك من يشتريها وكانت مشاكلها اقل استفحالا، فيما اليوم تكبدت الدولة عشرات مليارات الدولارات لبقائها مملوكة للحكومة سوف تعرض بالأرقام لاحقا.

لم اتمالك نفسي حتى صرخت في وجههم قائلاً قد تكون جميع قرارات بريمر سيئة الصيت الا ان قراره هذا بالذات (حسن الصيت والسمعة) ، وانه قرار اقتصادي سليم بامتياز وانكم بفعلتكم هذه قد فَوَّتم على العراق وشعبه فرصة ذهبية للانطلاق والبناء والاعمار والإنتاج وفقاً لمعايير اقتصادية ، فلا تصدعونا بوطنيتكم الزائفة ، وانتهى الجدال بتدخل نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية رئيس اللجنة في حينها، لكنه لم يضع الحلول وبقيت النهايات مفتوحة وصراع الإصلاح و اللا أصلاح بقي قائماً، اذ لا يمكن تصور حصول اصلاح دون مصلحين والمصلحين عادة ما يركنون جانبا.

ثانيا: حتى الفن ..حكومي:

وزارة الثقافة في العراق لازالت تملك شركات عامة للأسف بعد ١٨ سنة على تغيير نظام البعث الاشتراكي ، تصوروا أن كل ممثل او فنان او مطرب هو موظف في الدولة فكيف يمكن أن يرتجى منهم الإبداع الفني فهو موظف يأتمر بأمر الوزارة و بأمر المدير العام وبأوامر رئيس القسم، وخاضع لمعادلة التدجين التي تعتري موظفي الدولة والمتمثلة بالخمول والاستسلام وانتظار الراتب نهاية الشهر، وأمام هذه الصورة لن يكون لدينا انتاج فني مهم في العراق بسبب امتلاك الحكومة للمؤسسات التي ممكن أن تنتج الفن ، اتذكر عندما كنا في المعارضة قبل 2003 كنا في جلسات خاصه وكل واحد منا كان يسأل الآخر ماذا تتمنى أن تفعل لو سقط نظام الطاغية ، تكلم الحاضرين عن امنياتهم وانا قلت أتمنى أن يكون لدي المال الكافي لتأسيس شركة للسينما والمسرح، فضحك الجميع لأني لست صاحب اختصاص في هذا المجال ثم أدركت قائلا، ان بلد مثل العراق يمتد من السبي البابلي إلى سبي بنات النبي محمد صلوات الله عليه وعلى اله بعد كارثة الطف، مرورا للسبي الصدامي للكرد الفيليين و المقابر الجماعية وعمليات الانفال للكورد والسجون والاعدامات في وسط وجنوب العراق، ويمكن ان نظيف الان كوارث القاعدة وداعش والارهاب وحتى سبي الايزيديات وتهجير المسيحيين ما يكفي من مادة خام لملايين من الأفلام و المسرحيات والمسلسلات و سيكون الإنتاج بكلف متدنية لأن القصص متاحة والحوار معاش والاماكن ذاتها ،ولكن للأسف ، انها ازمة الإدارة ، فلم يتسلم هذه الوزارة من 2003 إلى اليوم من له رؤية بناء مؤسسات منتجة وكل ما يجيدوه هو المطالبة بتسديد رواتب الشركات العامة في هذه الوزارة التي لا يستطيعون سدادها ويتباكون على الممثلين والفنانين لانهم ليس لديهم دخل يليق بهم في حين أن شركات الفن في العالم هي قطاع خاص في الغالب وتجد أن الفنانين والممثلين والمطربين يكونوا من ذوي الدخول المرتفعة في تلك المجتمعات ومن أصحاب الثروات بينما في العراق العملية معكوسة.

ثالثا: تجارب من سبقونا:

كنا نَطَلعْ على الكثير من تجارب الدول التي سبقتنا اثناء رئاستي لفريق اعادة هيكلة الشركات العامة للفترة 2009-2011 ومن هذه الدول كانت رومانيا و بولندا التي كان لديها اقتصاد اشتراكي وشركات عامة ثم تحولت الى اقتصاد السوق، وفي إحدى المرات كنا مع رجل كبير في السن سائق تكسي في بوخارست ودار بيننا حديث للتعرف على تجربة التخلص من الشركات المملوكة للدولة في رومانيا فتبسم قائلا أنا كنت موظف في شركة كانت مملوكة للدولة وعندما جاء النظام الجديد وكان ابني يعمل خبيرا في هذا المجال كنت كثير الشجار معه لأنهم يريدون أن يبيعوا ممتلكات الدولة، ولأن هذه الملكية الكبيرة العملاقة التي جمعتها الدولة الرومانية يريدون أن يبيعوها للقطاع الخاص بموضوع الخصخصة وأنا كنت اتهم ابني بالخيانة وبعد فترة سارت الأمور كما يريدون والشركات هذه تم تقييم موجوداتها و بيعها إلى القطاع الخاص وبعضها بيعت بدولار واحد فقط لأنها كانت خاسرة، وبعد ان صارت هذه الشركات تنتج أضعاف ما كانت تنتجه قبل الخصخصة ، وبعد ان تخلصت من الكثير من الموظفين الفائضين وأنا من بينهم، واعطونا رواتب قليلة أقل مما كنا نتقاضى ولكنها أيضا ليست سيئة فحصل التوسع في الإنتاج و الزيادة الكبيرة وتحسين نوعية المنتجات لتلك الشركات و دخولها حيز التصدير ودخول تقنيات جديدة و اعتماد معايير جديدة في العمل والادارة ادت الى زيادة إنتاجية العامل وزيادة إنتاجية رأس المال وزيادة إنتاجية المنشأة وبالتالي حصلت فيها الكثير من الارباح ونمت الكثير من الثروات التي ساعدت في زيادة رواتب موظفيها وتحسين مستوى معيشتهم، وبالتبعية أصبحت الحركة الاقتصادية في البلد اكبر واشباع احتياجاتنا صار اكبر ، عندها يقول هذا السائق عدت إلى ولدي واعتذرت منه وقلت له انكم عملتم الصح بخصخصة هذه الشركات العامة وأنتم لستم خونة كما كنا نسميكم ولم تهدروا المال العام كما كنا نعتقد .
هذا الكلام كان في 2009 و2010 ومع ذلك نحن الآن في 2022 في العراق ولازال من يقول هذا الكلام ذاته ويتهم من يريد الاصلاح بالخيانة ويدافع عن الشركات العامة وهي خاسرة في الاعم الاغلب ، ونحن في فترة السجال المحتدم حول قانون الامن الغذائي الذي شوهه مجلس النواب بإضافة الكثير من الفقرات الشعبوية لجني الأصوات والإرضاءات الوقتية للجمهور على حساب الغرق الاستراتيجي للاقتصاد العراقي، اذكر فقط ورود فقرة (التعيين في الشركات العامة الرابحة) وهي لا تتعدى العشر شركات وربما اقل لو احتسبت نتيجة النشاط وفق أسلوب علمي دقيق، وقد علقت على هذه الفقرة امام أصحاب القرار التنفيذي قائلا: العبارة مبتورة أيها السادة ،ويجب ان تكون كالاتي (التعيين في الشركات العامة الرابحة ..كي تصبح خاسرة) وليفلح المعمعمون.

رابعا: قصتي الحزينة مع الشركات العامة:

1. عندما كنت مخدوعا:

في 2009 الوقت الذي لازلت فيه معتقداً ان نظامنا الجديد الذي تحررنا فيه من ظلم الطاغية يسعى للإصلاح، عكفت على البحث والكتابة بطريقة ليست اكاديمية حيث كان انحداري الوظيفي اكاديميا، وانما كتبت بطريقة الاستشارة و الرؤيا الواضحة البسيطة ووضع الاليات للتنفيذ وسقوف العمل حتى اكتملت مسودة كتابي الأول عن (الإصلاح الاقتصادي وجدوى الانتقال نحو اقتصاد السوق 2009)

وقد لا ابالغ ان قلت ان 90% مما طرح مؤخرا عام 2021 في (الورقة البيضاء) كانت مضمنة أصلا في ذلك الكتاب، درت به على سادة القوم وأصحاب الحل والعقد وفي الغالب كان جوابهم (عاشت يداك) او (جهود مباركة) ولكن لم ألمس لديهم أي رغبة او جدية في التعاطى مع الموضوع حتى ان احدهم همش على الغلاف بعد الثناء عبارة(يحفظ لديكم)، لم استسلم وعقدت ورشة عمل حول الموضوع ودعوت المنظمات الدولية الذين انبهروا بالأمر وقالوا نحن نبحث عن هذه الرؤيا فتبنت (UNDP) الموضوع، حيث كانت تقود مكتبها في بغداد سيدة فاضلة تدعى (سيمونا مرينسكو) وهي رومانية الأصل ووزيرة سابقة ولديها دكتوراه في الاقتصاد، هذه السيدة اخذت نسخة من الكتاب وذهبت بها الى نيويورك واقنعت الأمم المتحدة ان العراق جاد في موضوع الإصلاح الاقتصادي فرصدت الأمم المتحدة مبلغا قدره (32.8) مليون دولار منحة لدعم برنامج الإصلاح الاقتصادي في العراق كان حصيلته 16 استراتيجية وخارطة طريق وخطة عمل وتشكلت 8 فرق عمل وصار يعمل فيه بحدود الف شخص من الجهات الحكومية المختلفة ومن القطاع الخاص بعد ان كنت وحيدا لا يسمعني احد، وتم حينها تكليفى بأمر ديواني برئاسة فريقين هما (فريق الإصلاح الضريبى) وله قصة مؤجلة قد نتناولها لاحقا، وفريق (إعادة هيكلة الشركات العامة الذي نحن بصدده) الذي صدر بالأمر الديواني رقم 67 لسنة 2009 والذي انجز خارطة طريق إعادة هيكلة الشركات المملوكة للدولة مع فريق خبراء اممي متخصص في اب 2010 والتي صادق عليها مجلس الوزراء بالقرار (314) لسنة 2010، ولحد هذه اللحظة وانا متفائل ويتدفق الحماس من بين جنباتي.

2. اهم ما تضمنته خارطة الطريق إعادة الهيكلة:

- تقييم الموجودات للشركات العامة بالأسعار الجارية للتخلص من القيم الدفترية البائسة والوصول الى أقيامها الحقيقية سوف يسهم في الحفاظ على المال العام سواء في خصخصتها او في استثمارها او في أسلوب الشراكة مع القطاع الخاص.

- اعتماد المبادئ والإجراءات المستخدمة في القطاع الخاص لإدارة وتشغيل الشركات العامة وفق معايير تجارية بحتة.

- معالجة العمالة الفائضة وفي ذات الوقت اعتماد إجراءات التخفيف للكلف والاعباء الاجتماعية المصاحبة لعملية لإعادة الهيكلة.

- تحويل قسم كبير من الشركات العامة الى شركات مساهمة تسجل في البورصة وتغيير هياكل مجالس ادارتها في ضوء ملكية الأسهم، وجعل المجمع مساهم في ملكيتها.

- خصخصة قسم من الشركات العامة سواء من خلال بيع معاملها او من خلال ابرام عقود شراكة مع القطاع الخاص للإدارة والتشغيل وتقاسم المخاطر.

- تعديل قانون الشركات العامة رقم 22 لسنة 1997 بما يتناسب ورؤيا اقتصاد السوق.

3. كبوة التنفيذ:

في اليوم التالي علقت مراحل التنفيذ وسقوفها الزمنية التي يفترض ان تنتهي عام 2013 على جدار مكتبي، وربطت الاحزمة لخوض معركة التنفيذ، ومنذ ذلك الحين احتدم الصراع بين التنفيذ واللاتنفيذ وبين الإصرار على الإصلاح من قبلنا والتمييع من قبل طابور المعرقلين وبين المحدثين والحرس القديم، فصار القرار ان يناط بلجنة الشؤون الاقتصادية الوزارية مهمة الاشراف على التنفيذ، كنت عضوا فيها، وكان فيها ايضا اشرس اثنين من الطابور المقاوم للإصلاح ذكرتهم انفا، عرضت الموضوع بكل مهنية فانبرى الاثنين للصراخ بوطنيتهم المزعومة، بذريعة ان الدولة تباع وتنهب وان هذه الشركات رصيد وطني للعراق لا ينضب، وامام هذا الهجوم الكاسح وعدم حماس الوزراء الأعضاء الذين تمتلك وزاراتهم شركات عامة يخشون خسارة نفوذهم عليها خاصة وانها أصبحت واحات خلفية للوزرات يستفرغ فيها نهم الأحزاب في تعيين العاطلين لكسب ولائهم وجني أصواتهم، وبما ان خارطة إعادة الهيكلة سوف تغلق امامهم هذه الواحة التي يعتاشون عليها، فهي خطر يجب ان لا يمر ولا ينفذ، انتصر اللااصلاح بأسلوب ماكر وخبيث وهو اقتراحهم تعميم خارطة الطريق هذه على الوزارات كافة لأخذ ملاحظاتهم عليها، وهي كلمة حق يراد بها باطل لماذا؟:

- لان الوزارات والعاملين في الشركات العامة جميعا مستقرين عند مستوى من التخلف والسلبية والخسارة والتعطيل عن العمل وفقدان أي روح للمبادرة الإصلاحية ومن مصلحتهم استمرار الوضع على ما هو عليه ويعتبرون ذلك حق طبيعي لهم كونهم موظفين عموميين في بلد نفطي.

- المدراء العامين للشركات العامة ممن يتمتعون بالسلطة والبرستيج والمكاتب الفخمة وسيارات الدفع الرباعي والحمايات والمرافقين والسكرتيرات الجميلات وغير الجميلات وفرص الانفاق البذخي غير المنتج لن يكونوا سندا للإصلاح وإعادة الهيكلة ولن يتعاطوا معها بجدية حتى لو جاءت بأوامر عليا.

- فاقد الشيء لا يعطيه، فاذا كانت إدارات الشركات العامة والوزارات التي تنضوي تحتها هم السبب في الفشل والخسارة، فكيف نطلب منهم ان يكونوا سبب في العلاج والإصلاح.

- لذلك مرت سنتين على تعميم خارطة الطريق وبعدها جاءت الإجابات على شكل مئات الارطال من الورق استفرغت فيها ملايين التحفظات والعقد والمخاوف التي تخفي المصالح وتخفي التخريب والهدر للمال

العام بين طياتها، أرسلت لي إجابات الوزارات بوصفي رئيس فريق اعداد خارطة الطريق من قبل سكرتارية اللجنة الاقتصادية مطلع عام 2013 طالبين مني اخذ الملاحظات في الاعتبار.

- مات مشروع إعادة الهيكلة وتم وأده وهو في المهد، لأني احتاج الى سنة كاملة للأخذ بالملاحظات او تفنيدها، وان اخذت بها لن يبقى من فلسفة الإصلاح وإعادة الهيكلة شيء يذكر، وما هي الا أشهر وغزتنا داعش لننشغل مجددا بالقتال واطفاء الحرائق حتى 2016.

- في 2011 ولان تنفيذ الخارطة لم يحصل، ولان الشركات العامة خاسرة في الغالب، ولان الموازنة العامة عانت من عجز مالي وقد اثقلتها تخصيصات الشركات العامة، كان لابد من حل يرتجى، وكان أسلوب الترقيعات جاهزا في ذهنية طابور التخريب.

خامسا: الحل ..نبني مستشفى كسور قرب الحفرة؟:

يحكى انه في احدى الازمان وفي احدى البلدان ذات الحكومة الرشيدة المحاطة برعيل من المستشارين الاذكياء، صارت هنالك حفرة كبيرة في احدى الشوارع السريعة والمهمة تسببت في حصول حوادث سيارات متكررة ويومية واخذ الناس يشتكون ويطالبون بعلاج المشكلة بعد تعاظم اعداد المصابين واغلبهم كسور ورضوض في أجسادهم، فاجتمع مستشاري الحكومة طويلا وخرجوا بعلاج ناجع وهو بناء مستشفى للكسور بجوار الحفرة كي يسهل اسعاف ضحايا الحوادث وعلاجهم.

كنت اظنهم اغبياء لانهم لم يفكروا بردم الحفرة وتعبيد الشارع فينتهي الامر، ولكني ادركت متأخرا باني مغفل وانهم اذكياء ولكن مشورتهم مدفوعة الثمن لانهم طابور التخريب مقابل اجندة اعتنقوها او أموال استلموها او ضمائر لأعدائنا رهنوها، ولأنهم لا يريدون للمشكلة ان تنتهي لان اسيادهم يجيدون ويعملون على إدارة الازمات (Crisis Management) وليس حلول الازمات (Crisis Solutions) لكي تنتج لهم معطيات خلاقة يستثمروها في الهيمنة على الشعوب، ولان المشروع الأكثر جدوى اقتصادية في حساباتهم النتنة ليس هو المشروع الأكثر خدمة للناس او الأكثر منفعة للبلد او الأكثر تحسين لظروف العيش او حتى بحساب الربحية المشروع الأكثر عائد ، وانما المشروع الاجدى لديهم هو المشروع الذي يتيح اكبر فرصة ممكنة للفساد والتخريب وهدر المال العام وتأخير التنمية وافشال الدولة، على أساس ذلك قررت حكومة ومستشاري بلدنا الاعز، التوقف عن تمويل الشركات العامة من الموازنة العامة التي ارهقتها وجعلتها في وضع سيء وعجز مزمن ، واتخاذ القرار الاغبى والأسوء بتمويلها من خلال الاقتراض من مصرفي الرافدين والرشيد لدفع رواتب موظفيها المتعاظم وهي خاسرة واستمر ذلك من 2011حتى عام 2016 وكانت الكارثة الأكبر متمثلة في:

- مصرفي الرافدين والرشيد هما أيضا شركات عامة، أي هما وحدات اقتصادية يفترض ان يعملا على معايير الربح والخسارة، فكيف يمكن ان يفرض عليهما بقرار من اعلى سلطة تنفيذية ان يمنحا قروض

استهلاكية بحتة غير ممكنة السداد لأنها بالأصل لدفع الرواتب التي تذهب للأفواه ومن ثم للمجاري، وكيف يمكن ان نفرض على مجالس ادارتها قرار جائر فيه هدر لأموالها، وفي ذات الوقت علينا ان نحاسبها على اقراضها للأخرين قروض سيئة غير ذات جدوى يتلكأ سدادها، اليس هنالك تناقض وازدواجية.

- الكفر بمعايير الإدارة المصرفية وإدارة المخاطر وإدارة الائتمان ومعايير الإقراض والضمانات والسداد ومعايير الربحية جميعها، والذي يكون قد وطد الى خلق اعراف مصرفية عراقية تبتعد عن المعايير العلمية والدولية المتعارف عليها، لتبتعد كل البعد عن متطلبات الإصلاح المصرفي.

- التهمت القروض الممنوحة للشركات العامة معظم أموال المصرفين المعدة للإقراض الامر الذي حيد المصرفين عن أداء دورهما في خلق الائتمان وتمويل التنمية.

- تراكمت مديونية الشركات العامة للمصرفين مع الفوائد المترتبة عليها وأصبحت ديون معدومة غير ممكنة السداد حتى بلغ الامر الى حد اعلان المصرفين افلاسهما نهاية عام 2015، وبذلك تكون الشركات العامة الخاسرة العاجزة عن دفع رواتب موظفيها والغارقة في المديونية قد اغرقت معها شركتين عامتين (الرافدين والرشيد) لتكونا خاسرتين أيضا.

- في اول اجتماع لحكومة السيد حيدر العبادي جلب وزير المالية معه مديري المصرفين ليعلنا امام مجلس الوزراء انهما غير قادرين على الاستمرار بإقراض الشركات العامة لعدم وجود السيولة.

بقية المأساة والتخبط في الحلقة القادمة.

(*) المستشار الاقتصادي في الأمانة العامة لمجلس الوزراء العراقي

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة الى المصدر. 26 حزيران 2022

http://iraqieconomists.net/ar/